

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الخميس، ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد عثمان كامارا (السنغال)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والثلاثين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

وأود في البداية، باسم مؤتمر نزع السلاح وباسمي الخاص أن أودع زميلتنا الموقرة سفيرة آيرلندا، السيدة ماري ويلان، التي ستغادر جنيف عما قريب لتقلد مهام هامة جديدة.

وقد بدأت السفيرة ويلان مهمتها لدى مؤتمر نزع السلاح في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومنذ البداية مثلت حكومتها بتفان وحزم وأمانة فكرية. وفي إطار تمثيلها لبلد يحق له أن يفخر بدفاعه الثابت عن نزع السلاح النووي، لم تفتأ تبذل جهوداً حثيثة أماً في استئناف المؤتمر نشاطه وحل المسائل المعلقة المدرجة في جدول أعماله. ودافعت السيدة ويلان بدون كلل أيضاً عن تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر. وتوجت جهودها في هذا الصدد خلال فترة رئاستها، في عام ٢٠٠٣، بتقديم عدد من الاقتراحات الرامية إلى إيجاد حوار مع المنظمات غير الحكومية ووضع ترتيبات تتيح لها تيسير استفادة مؤتمر نزع السلاح من تجربتها وخبرتها. وبالفعل، مهدت هذه الجهود الطريق لجهود أخرى بذلها رؤساء هيئتنا وتوجت باتخاذ قرار بشأن تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر.

وكانت السيدة ويلان بمثابة المناصرة المصممة والمخلصة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أمام جميع الهيئات والمؤتمرات ذات الصلة بترع السلاح. وأسهمت بنفس الإخلاص في تعزيز انخراط المرأة في الأنشطة الرئيسية للمنظمات الدولية. وباسم مؤتمر نزع السلاح وباسمي الخاص، أود أن أنقل إلى السفيرة ويلان ولأسرتها الكريمة تمنياتنا لها بالتوفيق والسعادة.

وقبل الانتقال إلى المناقشة التفصيلية التي تقرر إجراؤها بشأن البند ٦ من جدول الأعمال، سأعطي الكلمة للمتكلمين التالي ذكرهم الذين لا يزالون راغبين في التحدث بشأن البند ٤، أي ضمانات الأمن السلبية، وهم: السفير ألبرتو دومون ممثل الأرجنتين والسيد ديبغو إيبارا مارتينيس ممثل فتزويلا. وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين. الكلمة لكم يا سعادة السفير.

السيد دومون (الأرجنتين) (تكلّم بالإسبانية): سيدي الرئيس، بداية أود أن أعرب عن تقديرنا لكم لتوجيه هذه المناقشات المنظمة التي تُجرى خلال فترة رئاستكم. ونود الإعراب عن امتناننا أيضاً للرؤساء الستة الذين ييسرون بتنسيقهم مناقشاتنا للبنود المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر.

وأدلي بهذا البيان الثاني لوفدي، المتعلق بموضوع ضمانات الأمن السلبية، لتلاوة البيان المشترك لدول أمريكا اللاتينية الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

إن الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وهي الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وفنزويلا وكوبا وكولومبيا والمكسيك، تؤكد من جديد، في إطار المناقشة المواضيعية التفصيلية للبند ٤ من جدول الأعمال، المتعلق بضمانات الأمن السلبية، أن هذا الصك، والهيئة المنشأة بموجبه، أي وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، يمثلان إسهاما هاما لمنطقتنا في نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وفي السلام والأمن الدوليين والقانون الدولي. وقد تحقق الغرض الرئيسي من المعاهدة: فالיום ليس ثمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أية أسلحة نووية، وليس لدى أية دولة من دولها تطلع لامتلاكها.

وبعد النجاح في ترسيخ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يبقى تطلعنا اليوم هو أن نضمن أيضاً ألا تجتد المنطقة نفسها معرضة لخطر نووي. ويمثل التزام القوى النووية الرئيسية المعترف بها بهذه الصفة - أي جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية - وهو التزام وارد في البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو، "بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف المتعاقدة في المعاهدة"، ضماناً من ضمانات الأمن النووي التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمنطقتنا.

ولئن كانت هذه الضمانات المقدمة من القوى النووية أمراً أساسياً، فإن مقدمي البيان يعتبرون أن بالإمكان إحراز المزيد من التقدم إذا ما راجع البعض من تلك القوى فقرات معينة من الإعلانات الأحادية الطرف التي أصدرتها عند التوقيع أو التصديق على البروتوكولين الإضافيين لمعاهدة تلاتيلولكو في نهاية الستينات أو خلال السبعينات من القرن الماضي.

وفي ضوء التطور الحاصل في القانون الدولي، يصعب التمسك بتلك الإعلانات في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما تلك المتعلقة بتفسير حق الدفاع عن النفس، الذي أقرته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ومقدمو البيان مقتنعون بأن استخدام الأسلحة النووية للدفاع عن النفس كرد على هجوم مسلح تُستخدم فيه أسلحة تقليدية، وهي الأسلحة الوحيدة التي تملكها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أمر لا يمكن أن يقره القانون الدولي لأنه ليس متناسباً مع الغرض من العمل الدفاعي كما أقرته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ومعاهدة تلاتيلولكو وغيرها من المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية مثال على القيمة المضافة التي يسهم بها البعد الإقليمي في تعزيز نزع السلاح في جميع أنحاء العالم. ويمثل ترسيخ وإنشاء مثل هذه المناطق حلاً حاسماً يخدم تحقيق نزع السلاح العام والكامل. فهما يجعلان من عدم انتشار الأسلحة النووية أمراً

مقترناً بحدود جغرافية، ويجدان من حرية تصرف القوى النووية، كما يوجدان علاوة على ذلك مناخاً من الثقة فيما بين المناطق.

وبرهنت معاهدة تلاتيلولكو أيضاً بصورة فريدة على أن بإمكانها أن تكون مثلاً يحتذى ومرجعاً لإقامة مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى المنطقة التي يجري إنشاؤها في آسيا الوسطى. وتبيّنت قدرة المعاهدة فيما يتعلق باتخاذ المبادرات والتنسيق السياسي خلال المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، الذي عُقد في نيسان/أبريل من السنة الماضية في مدينة مكسيكو. وفي هذا المؤتمر، قام ممثلو الدول الأطراف في معاهدات تلاتيلولكو، وراوتونغغا، وبانكوك، وبيليندابا، والدول الموقعة عليها، بالإضافة إلى منغوليا، التي أعلنت بصورة انفرادية أنها منطقة خالية من الأسلحة النووية، بإصدار بيان يعكس آراء ١٠٩ من دول العالم بشأن هذه المسألة الأساسية، كما اتفقوا على وضع آلية للتنسيق والتعاون فيما بينهم.

وفيما يتعلق بمسألة عدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النووي، ستواصل الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح العمل من أجل تعزيز قيم السلام ونزع السلاح في سياق سعيها لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. وتعرب الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح عن اقتناعها بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى إبرام صك عالمي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير دومون على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسيد دييغو إيبارا مارتينيس ممثل فترويلا.

السيد إيبارا مارتينيس (فترويلا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، بما أن وفدي يتناول الكلمة لأول مرة أثناء فترة رئاستكم، اسمحوا لي بأن أنقل إليكم ارتياح حكومة بلدي لتوليكم رئاسة مناقشاتنا. وأود أنؤكد لكم أن بوسعكم التعويل على تعاون وفدي الكامل.

وتؤيد جمهورية فترويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٢١ في الجلسة العامة المعقودة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وكذلك بيان الأرجنتين المدلى به منذ قليل. وتعيد فترويلا تأكيد قناعتها بأن الضمانة الوحيدة ضد عدم استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها وانتشارها هي إزالة هذه الفئة من الأسلحة بصورة تامة، على غرار ما حصل بالنسبة للأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. ونحن نعتبر أن الدول التي تخلت عن طوعية عن خيار امتلاك أسلحة نووية لها الحق في أن تطالب بحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وإذا كان ثمة بلدان عديدة تجد الحماية في الاعتماد على المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أو هي في طريقها إلى حماية نفسها بذلك، في الوقت الذي قدمت فيه بعض القوى النووية عن طوعية ضمانات أمن سلبية إلى عدة دول غير حائزة للأسلحة النووية، فإن فترويلا تعتبر أن من اللازم أن تكون تلك الضمانات في شكل صك ملزم قانوناً ومنبثق عن اتفاقات دولية لتقديم ضمانات إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وذلك استناداً إلى اقتراح السفراء الخمسة.

وأخيراً، تؤكد فتزويلا قناعتها بأن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الملائم لتشكيل لجنة مخصصة معنية بضمانات الأمن السلبية، ما دام مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات بشأن نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فتزويلا على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

وينتقل المؤتمر الآن إلى المناقشة التفصيلية المركزة على البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح". وفي هذه المرحلة، أود أن أقدم لكم موجزاً مقتضباً عن تاريخ نظر المؤتمر في هذا البند. أدرجت مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح في جدول أعمال لجنة نزع السلاح في عام ١٩٨٠، وفي آذار/مارس من تلك السنة أنشئ الفريق العامل المخصص بهدف بدء مفاوضات بشأن هذا البرنامج. وفي عام ١٩٨٤، غُيّر اسم الفريق العامل المخصص ليصبح اللجنة المخصصة عقب القرار الذي بموجبه أصبحت لجنة نزع السلاح مؤتمر نزع السلاح.

وعلى مر السنين، أجرت هذه الهيئة الفرعية مفاوضات بشأن برنامج شامل لنزع السلاح وقدمت تقاريرها إلى المؤتمر. وأرقت بتلك التقارير نص البرنامج كما جرى التفاوض بشأنه حتى تلك المرحلة. وفي عام ١٩٨٩، قدمت اللجنة المخصصة آخر تقرير لها. ولم يُعد منذ ذلك الحين إنشاء اللجنة المخصصة؛ وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢، نظر المؤتمر في البند مباشرة وأوجز نتائج نظره ذلك في تقريره. وعلى الرغم من أن المؤتمر وافق في عام ١٩٩٢ على أن ينظر في مستهل دورته لعام ١٩٩٣ في الإطار التنظيمي الذي سيجري فيه بحث هذا البند من جدول الأعمال، فإنه لم يتم أبداً بوضع الإطار المذكور؛ وتمثل الفقرات من ٨٣ إلى ٩٠ من تقرير المؤتمر لعام ١٩٩٢ آخر محصلة شاملة لنظر المؤتمر في مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح.

وفي عام ١٩٩٧، أصبح هذا البند أرضية للنظر في مسألة جديدة، ألا وهي الحظر العالمي الشامل للألغام المضادة للأفراد، وهي مسألة أثارها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد بيل كلينتون، في رسالة وجهها إلى المؤتمر. وعين المؤتمر لاحقاً منسقاً خاصاً في شخص سفير أستراليا، السيد جون كامبل، وأسند إليه مهمة القيام بمشاورات بشأن ولاية محتملة تتعلق بمسألة الألغام المضادة للأفراد. وفي عام ١٩٩٨، أعاد المؤتمر تعيين السيد كامبل منسقاً خاصاً لتلك المسألة، وكلف هذه المرة بمهمة استطلاع آراء أعضاء المؤتمر بشأن أفضل وسيلة للتعامل مع المسائل ذات الصلة بالألغام المضادة للأفراد، مع مراعاة أمور منها التطورات المسجلة خارج نطاق المؤتمر. وذكر المنسق الخاص، في تقريره المقدم إلى المؤتمر وضمن حملة أمور، أنه لم يتمكن من تقديم اقتراح يحظى بالتأييد التام من جميع أعضاء المؤتمر، وخلص إلى أن الأمر ليس مسألة إيجاد الصيغة اللغوية الصحيحة بقدر ما هو مسألة كسب الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ قرار بالتفاوض على حظر نقل الألغام المضادة للأفراد.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى بعض استنتاجات المقررين الخاصين بشأن مراجعة جدول الأعمال. ففي عام ١٩٩٧، أفاد المنسق الخاص، السفير بيتر ناراي من هنغاريا، بأن عدداً كبيراً من الوفود من كل المجموعات اقترح حذف البند المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح"، أو أشار على الأقل إلى عدم الاعتراض على ذلك إذا كان ثمة إجماع على السير في هذا الاتجاه. وفي الوقت ذاته، دعت أطراف أخرى إلى الاحتفاظ بهذا البند وتوسيع نطاقه لكي يشمل الأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء. وفي هذا الصدد، قدمت اقتراحات أيضاً للاستعاضة عنه ببند جديد معنون إما "نزع السلاح التقليدي" أو "الألغام المضادة للأفراد".

وتبين من المشاورات التي أجراها في عام ٢٠٠١ المنسق الخاص المعني آنذاك باستعراض جدول الأعمال، السفير غونتر زايرت من ألمانيا، وجود نهج آخر حيال البند ٦ من جدول الأعمال. وذكر السفير زايرت، ضمن جملة أمور، بأن مناقشات عام ١٩٩٧ بشأن جدول الأعمال انتهت إلى حل وسط قام المؤتمر بموجبه بالاحتفاظ بجدول أعماله السابق بدون تغيير أساساً، وأرفق به بياناً من الرئيس يفيد بأنه في حالة وجود توافق في الآراء في المؤتمر على تناول أية مسائل، فإن بالإمكان تناولها في إطار جدول الأعمال المذكور. ومنذ ذلك الحين، أصبح ذلك هو الإجراء العادي الذي يتبعه المؤتمر في بداية دوراته السنوية حيث يُضفي البيان الرئاسي على جدول الأعمال درجة من المرونة. وأشار المقرر الخاص أيضاً إلى أن هذه المرونة تعززت أكثر بفضل وجود فهم عام فيما يبدو مؤداه أن بالإمكان إدراج أية مسألة متعلقة بترع السلاح في البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون "البرنامج الشامل لترع السلاح"، إذا ما قرر المؤتمر ذلك.

وفي الجلسة العامة لهذا اليوم، سيستأنف المؤتمر نظره في البند ٦، "البرنامج الشامل لترع السلاح"، باتباع أسلوب أكثر منهجية. وبصفة خاصة، أحث الوفود على تقييم ما أنجز في إطار هذا البند وعلى النظر في آفاقه المستقبلية. وأود الإشارة إلى أن الأمانة بصدد تجميع النصوص المتعلقة بهذا البند، وأن قائمة هذه الوثائق جاهزة بالفعل وهي ترد في الوثيقة CD/2006/CRP.3.

أما بالنسبة لمناقشة اليوم، فلدي قائمة بأسماء المتكلمين وهي كالتالي: آيرلندا، السفيرة ماري ويلان؛ والصين، السيد لي يانغ؛ والمملكة المتحدة، السيدة فيونا باترسون؛ وكندا، السفير بول ماير؛ والسنغال؛ والاتحاد الروسي. والآن أعطي الكلمة لزميلتنا الموقرة، السفيرة ماري ويلان. الكلمة لكم سعادة السفيرة.

السيدة ويلان (آيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، استمحو لي أن أشكركم على عباراتكم اللطيفة الموجهة لي منذ قليل. لقد عملنا معا في العديد من المحافل هنا في جنيف، وكنت دائماً معجبة بهدوئكم وبنهجكم المترن في جميع الاجتماعات التي قمتم برئاستها.

أتناول الكلمة اليوم للإدلاء بآخر بيان لي أمام مؤتمر نزع السلاح. وبهذه المناسبة، سأطرق باقتضاب إلى تجربتي في هذا المحفل وإلى مدى ملاءمته كآلية للتعامل بفعالية مع مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

عندما قدمت إلى جنيف في عام ٢٠٠١، كانت قد مضت سنوات عديدة على بداية المأزق الذي يعيشه مؤتمر نزع السلاح. وكان معروفاً للمناقشة اقتراح يرمي إلى إنهاء فترة الجمود هو اقتراح أمورييم. وكانت ميزة هذه المبادرة تكمن في أنها كانت محاولة لضمان تناول أولويات جميع أعضاء المؤتمر كجزء من برنامج العمل. وكانت المبادرة تبدو للوفاد الجديد هادفة وذكية؛ وكنت أعتبر أنه لم يكن ممكناً توقع توصل منتدى تفاوضي إلى نتائج مجدية ما لم تكن جميع أطرافه مقتنعة بأن مصالحها سوف تراعى.

ومثل عام ٢٠٠١ بداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية. ولم تحمل الألفية الثالثة معها بُشرى عهد يسوده السلام والأمن بالنسبة للجميع. بل على العكس من ذلك، كانت السنوات الخمس الماضية فترة اتسمت بانعدام الأمن والتزعاع. وتزايدت المخاوف من انتشار أسلحة الدمار الشامل واشتدت بواعث القلق إزاء فعالية الاتفاقات القائمة الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفي جنيف، واصل مؤتمر نزع السلاح مسيرته بدون أعمال كالمعتاد. ولم يسعفنا اقتراح أموريم في الانتقال إلى العمل. وفي عام ٢٠٠٣، تشكلت مجموعة تتألف من خمسة رؤساء سابقين للمؤتمر، يمثلون بلجيكا والجزائر والسويد وشيلي وكولومبيا، ولم يكونوا راضين عن هذا الوضع، لاستنباط الأساس المفاهيمي لاقتراح أموريم. واقترحوا مبادرة ترمي إلى تحقيق توافق في الآراء عن طريق إدخال تحسينات تدريجية على برنامج للعمل استناداً إلى جدول أعمال المؤتمر. وكما هو الحال في اقتراح أموريم، حاول الرؤساء الخمسة مراعاة أولويات جميع الأعضاء بدون المساس بالشواغل الأمنية لأي طرف. وكان هذا الاقتراح ينطوي ضمناً على فكرة مفادها أن بعض المواضيع كانت جاهزة أكثر من غيرها لتكون موضع تفاوض وأن بالإمكان التعامل مع كل موضوع بطريقة لا تحول دون التفاوض عندما تسمح الظروف بذلك.

وهنا أيضاً، كان المفهوم يبدو سليماً. مع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لزيادة تحسين وإعادة تحديد عناصر اقتراح الرؤساء الخمسة مراعاة لوجهات نظر فرادى الوفود، لم يحصل الاقتراح على موافقة الجميع وإن حظي بتأييد الأغلبية العظمى من أعضاء المؤتمر. ومنذ عام ٢٠٠٣، حاول رؤساء آخرون إكمال عمل الرؤساء الخمسة متحلين بالكثير من الحصافة لكن بدون أن يحالفهم نجاح يذكر.

وبفضل مبادرة الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح، شهدت سنة ٢٠٠٦ الانتقال من مناقشة برنامج عمل رسمي إلى استطلاع بنود محددة لجدول الأعمال من منظور أعمال محتملة مستقبلاً. ويبدو هذا النهج واعداً. وتكمن الصعوبة في معرفة ما إذا كنا سنتمكن من تحقيق هذا الأمل أم أننا، بحرصنا على مراعاة أولوياتنا الفردية، سنُغيب عن أنظارنا أولويات الآخرين وبالتالي سنصل مرة أخرى إلى مجانبة التوافق في الآراء.

وفي معظم مجالات النشاط الحكومي أو العلاقات الدولية، يظل مستقبل الهيئة التي لا تتوصل إلى إنجاز طيلة عقد من الزمن موضع تساؤلات أساسية. فتعددية الأطراف ليست هدفاً في حد ذاتها. إنها انعكاس لفهم متبادل للمشاكل ولنهج متفق عليها لحلها. وتعددية الأطراف تكون أنجح عندما تمثل الشرعية الناشئة عن عملية تفاوض مفتوحة وشفافة تنخرط فيها جميع الأطراف المعنية انخراطاً تاماً وتُنقسم فيها مسؤولية التوصل إلى النتائج ومسؤولية تنفيذها. وثمة مسائل تُملئ، بسبب طبيعتها، ضرورة حتمية للعمل المتعدد الأطراف. وقد يبدو أن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتناول مسألة الأسلحة اللاإنسانية يندرجان في هذه الفئة.

وإذا كانت تعددية الأطراف بصورة فعالة هي الحل للتعامل مع مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فقد حان الوقت إذن للتساؤل عن سبب الفشل الذي يواجهه فيما يبدو مؤتمر نزع السلاح. وحان الوقت للتساؤل عما إذا كان نزع السلاح في حد ذاته قد أصبح جزءاً من المشكلة. وفي الحقيقة، لم يُتاح مؤتمر نزع السلاح منتدى يمكن في إطاره مناقشة المفاهيم والتحديات الرئيسية المتعلقة بتزع السلاح ومنتدى يمكن فيه دحض الفرضيات أو توحي الحلول.

وخلال السنوات الخمس الماضية، طُرحت أسئلة جوهرية بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وأساليب عمله وتواتر اجتماعاته. وتشير مثل هذه الأسئلة إلى شعور متنام بأن المؤتمر لم يعد مدركاً للغرض الذي وُجد من أجله ولالاتجاه الذي يسير فيه. وقد يبدو أن ثمة غياباً لإدراك متبادل للتهديدات الحالية التي يواجهها الأمن الدولي، وبالتالي انعداماً لفهم متبادل لما يمكن أن تحققه الدبلوماسية المتعددة الأطراف المتعلقة بتزع السلاح وعدم

انتشار الأسلحة. ومع ذلك، لا أحد يمكن أن يشكك بمصداقيته في أهمية البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، لأنها هي المواضيع التي تشغل بال شعوبنا والحكومات التي تمثلها.

ولربما حان الوقت للتساؤل ما إذا لم يكن من الأجدى إصلاح نظام عمل المؤتمر أو اعتماد نظام عمل جديد مختلف. فالطريق المسدود بشأن زيادة عدد أعضاء هذه الهيئة، مثلاً، يبدو مسألة ذات أهمية محدودة للغاية بالنسبة لمناقشات نزع السلاح. وتوحي الإجراءات التي عفا عليها الزمن، بما في ذلك التناوب الشهري على الرئاسة، وعلاقة مؤتمر نزع السلاح بالكيانات الأخرى والمجتمع المدني، وتركيبية المجموعات التي لا تعني شيئاً إلى حد كبير - والتي هي من آثار الحرب الباردة - بأن هذه الهيئة قد تكون آخذة في فقدان جدواها، بعدما فقدت فعاليتها.

وعلى الرغم من إحساسي بخيبة الأمل لإزاء عمل مؤتمر نزع السلاح، قد يكون من الخطأ ألا أعترف بجو التفاؤل الذي تمخض عن مناقشاتنا لهذه السنة. وعسى أن تكون سنة ٢٠٠٦ منعطفاً نحو الأفضل. إني آمل ذلك بكل تأكيد.

وخلال السنوات الخمس الماضية، سررت بالتعرف على العديد من خبراء نزع السلاح وعلى زملاء وأصدقاء في غاية الالتزام. وقد شهدت حماس والالتزام عدد كبير من رؤساء لجنة نزع السلاح. واستفدت من تفاني ومهنية أمانة رائعة، يقودها بالالتزام كبير سيرغي أوردزونيكدزه. واسمحوا لي أن أختتم كلمتي متمنياً لكم كل الخير في المستقبل ومعرباً عن أملتي أن ألقاكم في أوقات سعيدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفيرة ماري ويلان على بياها وعلى عباراتها اللطيفة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل الصين.

السيد لي (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، لقد أجرينا مناقشات مفيدة ومركزة في الأسبوع الماضي خلال نظرنا في مسألة ضمانات الأمن السلبية. ويعرب الوفد الصيني عن ارتياحه لكل الجهود التي بذلتها للمضي قدماً بهذه المناقشات.

ويمثل البرنامج الشامل لنزع السلاح عنصراً هاماً في الجهود الدولية لنزع السلاح. فهو يحدد المبادئ التي تقوم عليها مواصلة العمل الدولي في مجال نزع السلاح وجهود تحديد الأسلحة والاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه تلك الجهود. وقد عيّن مؤتمر نزع السلاح في العديد من المناسبات منسقين خاصين لاستطلاع آراء الدول الأعضاء بشأن وظيفة البرنامج ومحتواه. وعلى إثر التطورات الأخيرة، ثمة الآن آراء متباينة في المؤتمر فيما يتعلق بمسألة الاحتفاظ بهذا البند في جدول الأعمال والمسائل التي ينبغي أن تناقش في إطاره. والصين تعتبر أنه، على الرغم من التغيرات الهامة التي شهدتها الوضع الدولي، تظل الأهداف والمبادئ التي حُدِدت في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨، عنصراً هاماً بالنسبة لتوجيه عملنا اليوم فيما يتعلق بنزع السلاح والمسائل الأمنية. والوفد الصيني مستعد للمشاركة في مناقشات إيجابية وبناءة بشأن هذا البند.

وينبغي أن تعتمد مناقشاتنا بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح كنقطة انطلاق وكهدف لها في الوقت ذاته ضرورة اعتماد مبادئ منصفة ومعقولة لنزع السلاح وتدابير فعالة لنزع السلاح، باعتبار ذلك وسيلة لبلوغ

الأهداف المتمثلة في مواصلة عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وصون السلام والأمن العالميين، وتعزيز التنمية والرفاه المشتركين.

وفي هذا السياق، تعتبر الصين أن المبادئ التالية أساسية للنهوض بعملية نزع السلاح على الصعيد الدولي بصورة سليمة:

ينبغي احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأخرى المعترف بها عالمياً التي تنظم العلاقات الدولية؛

ينبغي وضع مفهوم جديد للأمن قائم على الثقة المتبادلة والمصلحة المتبادلة والمساواة والتعاون، وينبغي بناء الثقة عن طريق الحوار، وتعزيز الأمن المشترك عن طريق التعاون؛

ينبغي ضمان حقوق متساوية لجميع البلدان في المشاركة في الجهود المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة على الصعيد الدولي، وينبغي مواصلة إجراءات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة على الصعيد الدولي على أساس عدم المساس بأمن جميع البلدان؛

ينبغي التعامل مع مسائل عدم انتشار الأسلحة بالوسائل السياسية والدبلوماسية في نطاق القانون الدولي؛

ينبغي الحفاظ على النظام القانوني القائم المتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة على الصعيد الدولي، وزيادة تعزيزه وتحسينه؛

ينبغي حماية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع البلدان فيما يتصل بالاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا؛

ينبغي الاستفادة بشكل تام من دور الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف.

وفي عصرنا هذا المتميز بزحف العولمة، لا يمكن لأي بلد أن يحل منفرداً جميع مشاكله الأمنية بصورة تامة. وليس أمام المجتمع الدولي إلا أن يرتقي إلى الفرصة التاريخية التي يتيحها النظام العالمي الجديد عن طريق التمسك بشكل راسخ بتعددية الأطراف والتعاون وتعزيز مواصلة تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة على نحو عقلاني وعادل وشامل وسليم.

وفي الوقت الراهن، يجب إعطاء الأولوية لمسائل نزع السلاح النووي ومنع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه.

وترى الصين أن العناصر التالية أساسية لخدمة قضية نزع السلاح النووي:

ينبغي الاتفاق على صك قانوني دولي بشأن الحظر التام والتدمير الكامل للأسلحة النووية في أقرب مرحلة ممكنة؛

ريثما يحين الوقت الذي يتحقق فيه هدف الحظر التام والتدمير الكامل للأسلحة النووية، ينبغي أن تتقيد جميع البلدان بالتزاماتها المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة تقيداً صارماً، وينبغي زيادة تعزيز النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة؛

ينبغي أن تكون عملية نزع السلاح النووي عادلة ومعقولة وأن تتبع منهج التقليل التدريجي إلى أن يحين الوقت الذي يتحقق فيه التوازن؛ وتقع على البلدان التي تملك أكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة وأولية فيما يتصل بنزع السلاح النووي. وينبغي أن تمثل بكل دقة للمعاهدات التي سبق إبرامها فيما يتعلق بالحد من الأسلحة النووية وأن تواصل تقليص ترساناتها النووية بصورة يمكن التحقق منها وعلى نحو لا رجعة فيه حتى يتسنى إيجاد ظروف مؤاتية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي بصورة تامة؛

ريثما يتحقق هدف الحظر التام والتدمير الكامل للأسلحة النووية، ينبغي أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بآلا تبادر إلى استخدام أسلحتها النووية، وأن تتعهد بدون شروط بآلا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وينبغي أيضاً، لتحقيق هذا الهدف، أن تتفاوض بشأن صكوك دولية ملزمة قانوناً وأن تعمل على إبرامها.

ينبغي أن تتخلى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن سياسة الردع النووي القائمة على المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية وأن تقلص دور الأسلحة النووية في أمنها الوطني؛

ينبغي أن يراعى في تدابير نزع الأسلحة النووية، بما في ذلك كافة التدابير المؤقتة، تحقيق هدي الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين في العالم وعدم المساس بأمن جميع الأطراف.

ولم تفتأ الصين تدافع عن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة لمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه، وذلك بالتفاوض على صك قانوني دولي في هذا الصدد والعمل على إبرامه، وبمختر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي، بما يضمن اقتصار استخدام الفضاء الخارجي حصرياً على الأغراض السلمية.

وينبغي أن يسعى مؤتمر نزع السلاح جاهداً إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل في وقت مبكر لكي تتمكن الدول الأعضاء من الاضطلاع بالعمل الجوهري المتعلق بمسائل منع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه، و ضمانات الأمن السلبية المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وليس ثمة شك في أن ما يُبذل بالفعل من جهود في هذا الصدد يدل بصورة جلية على تصميم المجتمع الدولي على معالجة مسائل تحديد الأسلحة ونزع الأسلحة على نحو شامل ومتكامل. والصين على استعداد تام لمواصلة العمل مع جميع البلدان الأخرى سعياً لتحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى عباراته اللطيفة، وأعطي الكلمة الآن إلى السيدة فيونا باترسون ممثلة المملكة المتحدة.

السيدة باترسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): تود المملكة المتحدة أن تدلي ببيان قصير في هذه الجلسة الرسمية بشأن البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح"، باسم الأعضاء السبعة المشاركين في صياغة مشروع القرار المعروض على اللجنة الأولى بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، وهم الأعضاء المشاركون من كلٍّ من الأرجنتين، وأستراليا، وفنلندا، وكوستاريكا، وكينيا، والمملكة المتحدة، واليابان.

فخلال السنوات الأخيرة، دعا عدد من الزعماء السياسيين والروحانيين في العالم إلى وضع معاهدة جديدة لتنظيم تجارة الأسلحة على نحو أفضل.

وقد سبق للمجتمع الدولي بالفعل أن اتخذ عدداً من الخطوات، طويلة فترة استمرت عشر سنوات، للتعامل مع جوانب محددة في تجارة الأسلحة التقليدية واستخدامها. لكن، لا يوجد حالياً أي صك دولي شامل ملزم قانوناً يضع إطاراً تنظيمياً متفقاً عليه لهذا النشاط.

وليس من أهداف معاهدة لتجارة الأسلحة أن تحظر تجارة الأسلحة، لكنها ترمي إلى السهر على أن تتم هذه التجارة على نحو مسؤول. وتعتبر حكوماتنا أن فكرة وضع معاهدة لتجارة الأسلحة جاءت في أوانها، ويرمي مشروع القرار الذي قدمناه إلى بيان أن هذه المسألة معقدة وكثيراً ما تكون حساسة، وهي تقتضي منا، إذا أردنا لأنفسنا النجاح، أن نقيم توازناً مناسباً بين حقوق الدول وواجباتها.

ونقترح أن تشرع الأمم المتحدة في عملها المتعلق بهذه المسألة الهامة في أقرب وقت ممكن عن طريق إنشاء فريق يضم خبراء حكوميين. ونسلم، مع ذلك، بأن المصلحة تستدعي إتاحة فترة، بعد اعتماد القرار، لإجراء مشاورات واسعة النطاق بهدف تمكين الخبراء من إجراء مناقشتهم بالاستناد إلى أكبر قدر من المعلومات. ويتبين هذا من مشروع قرارنا، الذي وزع بالفعل على جميع أعضاء الأمم المتحدة هنا وفي نيويورك.

وندعو، نحن المشاركين في صياغة مشروع القرار، جميع أعضاء لجنة نزع السلاح إلى تأييد هذه المبادرة الهامة التي سنعرضها على الأمم المتحدة هذا الخريف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بياها، وأعطي الكلمة الآن لسفير كندا السيد بول ماير. الكلمة لكم سعادة السفير.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، قبل الانتقال إلى صلب الموضوع، أن أشكركم على تخصيص بعض الوقت لتقديم موجز عن تاريخ تناول هذا البند في أعمال مؤتمرنا. وأعتقد أنكم أبرزتم المرونة اللازمة لبرنامج عملنا وواقعية البعض ممن سبقونا، وعلنا نجد في ذلك مثلاً يحتذى في هذه الأيام.

كنت أود تناول الكلمة خلال مناقشتنا في إطار هذا البند المتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح لأتحدث عن الحاجة إلى معاهدة تنظم تجارة الأسلحة التقليدية، والتي كثيراً ما يشار إليها بعبارة معاهدة لتجارة الأسلحة. ومن شأن معاهدة شاملة وملزمة قانوناً لتجارة الأسلحة أن تعطي فوائد هامة دولياً وعلى صعيد أمن البشرية، ولا سيما من حيث الحد من التجارة غير المسؤولة بجميع أنواع الأسلحة التقليدية. ولسنين، قدمت اقتراحات ترمي إلى وضع نظام معين لتحديد تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي. وقامت منظمات للأمن الإقليمي ومجموعات موردة بوضع بعض الترتيبات الهامة، لكن ما ينقص هو نظام عالمي ذو نطاق واسع وقوة قانونية. وتؤيد كندا، من حيث المبدأ، وجود معاهدة شاملة وملزمة قانوناً لتجارة الأسلحة التقليدية لمنع التدفق غير المشروع للأسلحة إلى مناطق النزاعات.

وفي آذار/مارس من هذه السنة، قام الدكتور كيم هاولز، وزير الدولة في وزارة الخارجية والكمونولث بالمملكة المتحدة، بزيارة إلى جنيف أبرز خلالها الفوائد التي ستجني من معاهدة لتجارة الأسلحة. وأشار إلى أثر تجارة الأسلحة غير المنظمة على تأجيج النزاعات المطوّلة، والانعكاسات السلبية لتوافر الأسلحة بسهولة على جهود إعادة البناء بعد انتهاء النزاعات. وفي عهد قريب، في حزيران/يونيه، صرحت وزيرة الخارجية، مارغريت بيكيت، بما يلي: "إن المبرر الإنساني والأخلاقي لوجود معاهدة لتجارة الأسلحة أمر لا جدال فيه، لكن التحدي الذي نواجهه هو تحويل هذه الحجة الأخلاقية القوية إلى تقدم حقيقي على أرض الواقع". ونتفق مع وزير الخارجية في المملكة المتحدة بشأن دعوتهما إلى اتخاذ خطوات عملية لإقامة نظام قانوني عالمي لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة والعمل على منع إساءة استخدام الأسلحة. ومن شأن هذا النظام القانوني أن يثمر فوائد إنسانية وإمائية جمّة، بالإضافة طبعاً إلى المزايا الأمنية.

ولتوضيح نوع الشروط التي يمكن أن تطبق على معاهدة لتجارة الأسلحة، استمحو لي أن أشير إلى الممارسة الكندية الحالية. في إطار سياسة حكومة كندا، يخضع تصدير المعدات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، للمراقبة عن كثب (ويُرفض في معظم الحالات) بالنسبة للبلدان التالية: (أ) البلدان التي تشكل خطراً على كندا وحلفائها؛ أو (ب) البلدان التي تخوض حرباً أو المعرضة لهذا الخطر؛ أو (ج) البلدان الخاضعة لجزاءات فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ أو (د) البلدان التي لدى حكوماتها سجل طويل بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها، ما لم يثبت عدم وجود أي احتمال معقول باستخدام هذه المعدات العسكرية ضد السكان المدنيين. ومن الواضح أن التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن نوع المعايير التي ينبغي أن تحكم قرارات نقل أو تصدير الأسلحة سوف يكون مطلباً أساسياً بالنسبة لمعاهدة لتجارة الأسلحة.

فمعاهدة لتجارة الأسلحة سوف تشمل طائفة واسعة من الأسلحة في إطار صك واحد، منها على سبيل المثال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة، ومنظومات الأسلحة التقليدية الأثقل. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى وضع معايير مشتركة للتجارة المتعلقة بأنواع مختلفة من الأسلحة التقليدية، وبالتالي أن يبسط الإطار القانوني الدولي ويلغي ضرورة وجود صك مستقل لكل فئة من فئات الأسلحة.

وتعتبر كندا بالتالي أن السؤال لا يتعلق بما إذا كان الصك ضرورياً بقدر ما يتعلق بتحديد أفضل السبل المؤدية إليه. وقد قامت المملكة المتحدة بصياغة قرار سيعرض على اللجنة الأولى في هذه السنة، وهنا يجب أن أتوقف قليلاً لكي أعرب عن تقديرنا للدور الرائد الذي اضطلعت به في هذا الصدد المملكة المتحدة وغيرها من الحكومات، فضلاً عن منظمات غير حكومية دولية. ونأمل أن يضع هذا القرار على الطريق عملية تنطلق في أقرب وقت بشأن جانب نرى أنه يكمل بشكل حاسم النظام الحالي المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة.

وقد أثرت موضوع معاهدة تجارة الأسلحة لأننا نعتقد بأن هذه المسألة أساسية وهي من مسائل الساعة ذات الصلة بهذا البند من بنود جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، فالعمل في هذا المجال كفيل بأن يؤدي إلى معاهدة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، وبالتالي يمكن من تجاوز إحدى العتبات الحاسمة في المسائل المعروضة على مؤتمر نزع السلاح. ونظّل منفتحين بشأن المنتدى المناسب لإجراء مفاوضات محتملة، ما دام مؤاتياً لتحقيق هدف التوصل إلى معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير كندا على بيانه. وسأقوم الآن إذا سمحتم بتلاوة بيان من السنغال.

إن الدعوة إلى برنامج شامل لنزع السلاح، التي صدرت في عام ١٩٧٨ بمناسبة الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لا تزال وحيية وهامة اليوم كما كانت في ذلك الوقت. وكانت الدعوة ترمي إلى اعتماد جميع التدابير التي يعتقد أنها مفيدة للتوصل إلى تحقيق هدف نزع السلاح بشكل عام وكامل وفي إطار مراقبة دولية فعالة وصارمة. ويتبين من تاريخ الأنشطة التي قام بها مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مشكلة وضع برنامج لنزع السلاح من هذا القبيل أن مردّ عدم تمكّن المؤتمر من إكمال جهوده المكثفة التي بذلت إلى غاية عام ١٩٩٢ لم يكن عدم وجود سبب مشروع للتصرف أو بسبب الافتقار إلى تقديم اقتراحات محددة. فقد بدا أن مؤتمر نزع السلاح فقد فجأة حافزه أو ربما فقد رؤيته وطموحه.

ومن وجهة نظر وفد السنغال، لا تزال مسألة التفاوض بشأن برنامج شامل لنزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح تكتسي أهمية حاسمة، وهي تعتبر أن مسألة نزع السلاح مسألة لا تتجزأ وينبغي معالجتها بالاعتماد على نهج شامل بهدف مراعاة جميع الاحتياجات الأمنية. والأمن المنشود عن طريق برنامج شامل لنزع السلاح يجب أن يكون أمنًا جماعيًا، وهو لا يمكن أن يكون حكرًا على دولة أو منطقة دون سواها. وفي عالم اليوم، الذي يشهد تغيرات عميقة تجعل من تحديات الأمن مسألة أكثر تعقيدًا، لا يتمثل الأمن في قدرة دولة ما على حماية نفسها أو قدرتها على الردع بقدر ما يكمن في قدرتنا الجماعية على منع التهديدات بجميع أنواعها والتعامل معها. وبلدي مقتنع بأن تقارب وجهات النظر بشأن برنامج شامل لنزع السلاح سيكون ممكنًا إذا نظرنا إلى المناقشات من زاوية الشواغل الأمنية لجميع الدول.

أما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فالسنغال تعتقد أن ثمة حاجة إلى بذل جهود جديدة لإعادة تحريك عملية نزع السلاح وعدم الانتشار، وترغب في أن يعاد اعتبار الاقتراح المقدم في آب/أغسطس ١٩٩٦ من ٢٨ بلدًا من أعضاء مؤتمر نزع السلاح الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وذلك، على وجه التحديد، بسبب التهديدات الراهنة التي يواجهها السلم والأمن العالميان. واسمحوا لي أن أذكركم بأن ذلك الاقتراح يتمثل في خطة عمل لإزالة الأسلحة النووية كليًا بحلول عام ٢٠٢٠، وهي خطة ترمي في مرحلتها الأولى إلى تقليص الخطر النووي وتحقيق نزع السلاح النووي.

أما فيما يتصل بالأسلحة التقليدية، فقد أحرز تقدم ملموس على مر السنين. بيد أن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية بهدف ضمان خفض مطرد لتلك الأسلحة وتحديد أكثر صرامة لها، وهي الأسلحة الأكثر استعمالًا في النزاعات الراهنة. وفي هذا الصدد، تود السنغال أن تدعو إلى إيلاء اهتمام متواصل بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال. وهذه الأسلحة، في الوقت الراهن، هي أول أسلحة الدمار الشامل بالنظر إلى الأضرار الهائلة التي تتسبب فيها في عدة مناطق من العالم وما ينجم عن ذلك من شعور بانعدام الأمن.

وتناول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر ضروري خصوصاً وأن آخر مؤتمر عقد لاستعراض برنامج عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي اختتم في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بنيويورك، انتهى إلى نتائج متوسطة للغاية.

وأود الآن إعطاء الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود التحدث باسم السفير فاليري لوشينين، لكن بداية أود أن أضـم صوتي إليكم فيما قلتم من عبارات لطيفة بحق السفارة ماري ويلان بمناسبة انتهاء مهامها. ونود أيضاً أن نشكر السفارة وويلان على صداقتها وتعاونها وعلى إسهامها المثير للإعجاب في عمل مؤتمر نزع السلاح، وأن نتمنى لها كل النجاح في المستقبل.

في جلستنا العامة غير الرسمية المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أشار عدد من الدول إلى أنه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، اتفقت الدول الأعضاء على أن هدف الجهود المتعددة الأطراف هو نزع السلاح بالكامل في إطار مراقبة دولية فعالة. ويجب الاعتراف بأن هذا الهدف ليس فحسب بعيداً كل البعد عن التحقق بل، وكما ذكر الرئيس بوتين في أيار/مايو ٢٠٠٦، وهو قول اقتبسناه من قبل، "لا يزال الوقت مبكراً لكي نتحدث عن انتهاء سباق التسلح". والأدهى أن سباق التسلح دخل الآن مرحلة جديدة من التصعيد وبلغ مستويات تكنولوجية جديدة، الأمر الذي يندّر بخطر ظهور ترسانة كاملة من الأسلحة التي سميت "بالأسلحة المزعزعة للاستقرار". وهذا هو الواقع. وفي هذه الظروف، تقع علينا مسؤولية خاصة. ولهذا السبب، تلح روسيا بصفة خاصة على الشروع في أقرب وقت ممكن في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة جديدة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وهذا هو ما من شأنه أن يوقف هذه الاتجاهات السلبية، وهذه هي المعاهدة التي يمكن أن تصبح نقطة التركيز في العمل الجوهري المتجدد لمؤتمر نزع السلاح.

وبطبيعة الحال، يحتاج نطاق المسائل التي يمكن للمشاركين في مؤتمر نزع السلاح أن ينظروا فيها في إطار البند ٦ من جدول أعمال المؤتمر إلى توضيح. ويجب أن يكون النهج العام واقعياً وعملياً. ومن وجهة نظرنا، يتيح عنوان البند فرصة جيدة للتحلي بالمرونة، وهو يتيح بالفعل فرصة لوضع جدول أعمال داخل جدول الأعمال من أجل إجراء بحث أولي لمسائل نزع السلاح التقليدية والمستجدة. وإذا ما حصل لاحقاً، توافق في الآراء، يمكننا أن نجعل من تلك المسائل بنوداً مستقلة تدرج في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وفي هذه المرحلة، سيكون من الخطورة بمكان أن نفتح جدول أعمالنا التقليدي. وإذا قمنا بذلك، ستزيد من تعقيد مهمة إيجاد توافق بشأن برنامج عمل متوازن. ولهذا السبب، فإن النظر، في إطار البند ٦ من جدول أعمالنا، في المسائل التي أثارها الوفود من أجل توجيه عمل مؤتمر نزع السلاح إلى نطاق أقرب إلى المهام الجديدة الراهنة، سوف يساعدنا، دون أن يبعدنا عن المهمة الأساسية، ألا وهي إيجاد توافق بشأن برنامج العمل، على عدم تبديد جهودنا وعدم رهن برنامج العمل بروابط جديدة، وسيساعدنا في الوقت ذاته على النظر بمرونة في التهديدات والتحديات الجديدة التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يتناولها لاحقاً.

وفي هذه المرحلة، سيكون تعيين منسق خاص لاستطلاع آراء أعضاء المؤتمر بشأن أفضل السبل لمعالجة هذه المشكلة أسلوباً مقبولاً بالنسبة لنا للعمل فيما يتعلق بهذا البند. وهذا تحديداً ما اقترح في مبادرة السفراء الخمسة. وسيكون الاتحاد الروسي مستعداً لعدم الاعتراض على هذا الاقتراح.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى في إطار ضمن البند ٦، سنكون على استعداد لمواصلة تبادل وجهات النظر بشأن مشكلة التحرك التدريجي والمتناسك نحو هدف نزع السلاح المتعلق بالألغام الأرضية. ونحن مهتمون بالجهود الرامية إلى صياغة اتفاق دولي عالمي بشأن منع نقل أشد الألغام المضادة للأفراد خطورة. وثمة إمكانية في إطار المؤتمر لإشراك أهم منتجي ومستعملي الألغام المضادة للأفراد في المفاوضات وتنظيم تعاون بناء فيما بين الدول الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية أوتاوا. ونحن مقتنعون بأن مشكلة الألغام الأرضية يجب ويمكن أن تسوّى بصورة شاملة مع مراعاة القدرات الدفاعية والاقتصادية الحقيقة لكل دولة.

أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى المحتملة، فنحن نرحب بدور أكثر نشاطاً لمؤتمر نزع السلاح في تعزيز أنظمة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ما دامت مشكلة عدم انتشار الأسلحة، بما فيها البعد المتعلق بالإرهاب، هي واحد من التهديدات الجديدة الرئيسية التي يواجهها أمن البشرية اليوم.

ومن التهديدات الجديدة الخطيرة والمتنامية، إمكانية استخدام أطراف من الدول ومن غير الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشهد تطوراً سريعاً، من أجل تحقيق أهداف سياسية وعسكرية غير متلائمة مع ضرورة ضمان الأمن الدولي. وتعتبر هذه المسألة، إن صح التعبير، مسألة أسمى بالنسبة لنزع السلاح، ما دامت لا تتعلق بأنواع محددة من الأسلحة وإنما بعملية اتخاذ قرار له صلة باستعمال الأسلحة واستخدام التدمير غير الناجم مباشرة عن استعمال الأسلحة لأغراض سياسية وعسكرية، والتحكم في وعي الإنسان، وغير ذلك. وقد قام فريق للأمم المتحدة يضم خبراء حكوميين بدراسة المسائل المتعلقة بضمان الأمن الدولي في مجال المعلومات في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وتوصل الفريق إلى نتائج إيجابية هامة، وكما تعلمون سوف يتواصل عمل الفريق في عام ٢٠٠٩.

وأكدت الجهود التي تبذلها الدول على الصعيد الإقليمي من جهتها أهمية هذه المشكلة. وعلى سبيل المثال، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بياناً هاماً بشأن الأمن الدولي في مجال المعلومات. وأبرز البيان أهمية المسألة، كما رحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتضمن الإعلان عن اتخاذ قرار بإنشاء فريق خبراء من الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بهدف صياغة خطة عمل لضمان الأمن الدولي في مجال المعلومات ولتحديد السبل والوسائل الممكنة لحل المشاكل المتعلقة به، بجميع جوانبها، في إطار هذه المنظمة. ومما لا شك فيه، أن مؤتمر نزع السلاح أيضاً يمكن أن يسهم في حل مشكلة ضمان الأمن الدولي في مجال المعلومات.

وتتبع روسيا نهجاً منفتحاً وغير متحيز حيال مسألة النظر فيما يسمى بالمسائل الجديدة ضمن مؤتمر نزع السلاح. وبالطبع، من اللازم في كل حالة معينة التأكد من مدى اندراج المسألة على وجه التحديد في ولاية المؤتمر ومن عدم وجود تداخل مع محافل دولية أخرى. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تحل المسائل المستجدة المحتملة محل البنود التقليدية وألا تؤدي إلى تقليص الحيز المخصص لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. لقد وصلنا إلى نهاية قائمة المتحدثين في هذه الجلسة العامة. هل ثمة وفد يود تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن لا. لقد انتهت إذن أعمالنا لهذا اليوم.

كنت أظن أنه سيكون مفيداً أن نعقد جلسة غير رسمية بعد ظهر اليوم، وفقاً لجدول الأنشطة الذي اقترحته على المؤتمر، لكن وفداً واحداً لم يسجل اسمه على قائمة المتكلمين الخاصة بالجلسات غير الرسمية. وفي هذه الظروف، أعتقد أن عقد جلسة غير رسمية بعد ظهر اليوم لن يكون مفيداً. وقبل أن نختتم أعمالنا لهذا اليوم، أود أن أعطي الكلمة لأميننا العام. السيد الأمين العام للمؤتمر، الكلمة لكم.

السيد أردزونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن سفير باكستان أثار أمس مسألة برنامج العمل من حيث توقيت الأجزاء الثلاثة للدورات التي نعقدتها، وقال إن بإمكاننا أن نبحث إعادة جدولة الجزء الثالث، لا سيما أن شهر آب/أغسطس، حسبما أعلمه فيما يتعلق بحضور السفراء وباقي أعضاء البعثات، ليس هو أفضل توقيت لأية أنشطة للأمم المتحدة أو أنشطة ذات صلة بها.

وهذه فكرة ربما تستحق على الأقل أن ينظر فيها؛ وما دام سفير باكستان اقترحها، أود أن أحث الرؤساء الستة - الآن لدينا الرؤساء الخمسة في نيويورك والرؤساء الستة في جنيف - أن ينظروا في مسألة إعادة برمجة الجزء الثالث من الدورة أو ربما الجزء الثاني. فدورات مؤتمر نزع السلاح ليست مبرمجة بصورة لا رجوع فيها. لذا إذا كان بالإمكان الحصول على نتائج أفضل بكثير، أقصد من حيث زيادة حضور الوفود ومشاركة عدد أكبر من السفراء بما يسهل عملها، وأهم من ذلك، من حيث تمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بقدر أكبر من الأعمال الجوهرية والأعمال ذات البعد السياسي، لكان بالإمكان اتخاذ قرار مختلف. لذا أود أن أطلب إلى الرؤساء الستة، سيدي الرئيس، أن يتناولوا هذه المسألة على الأقل للنظر فيها وأن يقدموا تقريرهم بعدئذ إلى مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على هذه الملاحظة. سيوجه نظر زملائي الآخرون في ما أصبح الآن يسمى الرؤساء الستة إلى هذا الاقتراح، وبالطبع نعتبر أن المؤتمر له السيادة في هذا الصدد. وأرى زميلنا من إيطاليا يرفع لوحة اسمه. لكم الكلمة سعادة السفير تريززا.

السيد تريززا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على طرح هذه المسألة التي أثارها سفير باكستان.

وأعتقد أن اقتراح باكستان يستحق أن يُنظر فيه. وأظن أنه مما يدل على حيوية هذا المؤتمر أننا نعيد من وقت لآخر بحث المسائل التي أصبحت دارجة في إجراءاتنا العادية والتي تستحق أن توضع موضع تساؤل ونعيد النظر فيها. وفكرة تكليف أنشطة مؤتمر نزع السلاح مع نمط عمل باقي أجهزة الأمم المتحدة في جنيف أمر معقول بكل تأكيد، وأعتقد أن جميع الوفود ينبغي أيضاً أن تنظر فيه إلى جانب الرؤساء الستة.

والمسألة الوحيدة التي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار - ولا أقول المشكلة - هي الموعد النهائي الذي يجب أن نحترمه فيما يتعلق بأعمال اللجنة الأولى. ويتعين أن يكون كل تغيير في برنامجنا مراعيًا لمسألة التحضير المناسب

لأعمال اللجنة الأولى، ولا يتعلق ذلك فحسب بإعداد التقرير بل كذلك بالتحضير لأعمال الجمعية العامة. لكن، مبدئياً، يبدو أن شهر أيلول/سبتمبر يترك لنا الوقت اللازم لذلك التحضير.

وفي جميع الأحوال، يظل وفدي مستعداً للنظر بصورة جدية في هذا الاقتراح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر، السيد السفير. هل هناك من يرغب في تناول الكلمة؟ يبدو أن لا. بالطبع، وكما ذكرت، سأحيل هذه المسألة إلى زملائي في فريق الرؤساء الستة، وأعتقد أن هذا الموضوع يستحق أن نعود إليه لاحقاً.

وبعد ما تقدم، أود أن أضيف أن الجلسة العامة المقبلة ستعقد يوم الثلاثاء المقبل، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، على الساعة ١٠/٠٠ في قاعة المجلس. ووفقاً للبرنامج، ستخصص جلسة ذلك اليوم لمناقشة عامة، وكما تعلمون، اقترحت أيضاً أن تنتقل بعد تلك الجلسة الرسمية إلى جلسة غير رسمية لكي نبحث شكل تقرير مؤتمر نزع السلاح.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥

— — — — —